مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة لدى المتعلمين في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -

أ.د. عماري عمار
ammari_am@yahoo.fr

أ. علمي حمزة
hamzalmi@live.fr

جامعة فرحات عباس - سطيف 1– الجزائر-

الملخص:

نتيجة لارتفاع معدلات بطالة المتعلمين في المجتمع الجزائري، وعجز القطاع العام في توظيفهم، قامت الدولة بإنشاء عدة أجهزة لدعم ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع، منها جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ما يطرح إشكالية مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة في معالجة مشكلة البطالة لدى المتعلمين في الجزائر. في هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلىأن المؤسسات المصغرة والصغيرةساهمت بشكل كبير في معالجة مشكلة البطالة لدى فئة الشباب المتعلم بنسبة (63,96%)، أمامساهمة هذه المؤسسات في معالجة مشكلة البطالة لدى الشباب غير المتعلمين فكان بنسبة(36,04 %).

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة، بطالة المتعلمين، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Résumé :

Le résultat de l'élévation des taux du chômage des diplômés dans la société algérienne et le déficit du secteur public de les embaucher, l'Etat a créé des dispositifs pour aider et accompagner ces jeunes promoteurs entre autres l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes. La problématique qui se pose est : dans quelle mesure la contribution des PME va résoudre la crise du chômage des diplômés en Algérie. Cette étude montre que les micro et petites entreprises ont contribué – Significativement- à résoudre le problème du chômage des diplômés (63,96 %), par contre, pour les jeunes non diplômés (36,04 %).

Les Mots Clés : Petite Entreprises, Chômage des diplômés,l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

تمهيد:

الجزائر كغيرها من الدول التي تعرف مشكلة بطالة، هذه الأخيرة التي تعد من المشكلات الأساسية التي تعرقل مسيرة التنمية في معظم المجتمعات، و تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، ذلك أنالبطالة هي في حقيقة الأمر شكل من أشكال الهدر في الموارد البشرية، وما يزيد ذلك تفاقما أن ظاهرة البطالة في الجزائر أصبحت تمس حتى شريحة المتعلمين، مما يؤدي إلى نتائج سلبية، تبلغ من الخطورة أنها من الممكن أن تشعر هذه الشريحةبالإحباطوبعدمجدوىالتعليمأوجدوىبعضالتخصصات،فيقلاعتبارالتعليموالتعلم والشهادات و أصحابها.

اقتنعت الجزائر بالدور الهام الذي تلعبه المؤسسات المصغرة والصغيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، فقامت بإنشاء منظومة مؤسساتية لدعم إنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات عن طريق تبني سياسات جديدة للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا، بهدف جعل المؤسسات المصغرة والصغيرة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توظيف اليد العاملة على اختلاف أنواعها والتقليص ما أمكن من حدة البطالة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لأنها هي الجهاز الذي يقسم أصحاب المشاريع حسب مؤشر المستوى التعليمي، لهذا ستنصب الدراسة على أصحاب المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (من دون العمال) للأسباب التالية:

- ✓ تم اختيار أصحاب المشاريع في الدراسة لأن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يملك فقط البيانات المتعلقة بأصحاب المشاريع المدعمة مقسمة حسب المؤشر المهم في الدراسة وهو مؤشر المستوى التعليمي ولا يملك البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي للعمال؛
- ✓ لأن صاحب المشروع يبذل كل جهده لنمو ونجاح مشروعه لذلك فإن أصحاب المشاريع يتميزون بالثبات نسبيا وعدم تغيير المهنة؛ بينما العمال في المشاريع الخاصة نجدهم كثيري الحركة بصفة عامة حيث ينتقلون من عمل لآخر خصوصا المتعلمين منهم الذين يفضلون العمل في القطاع العام، أي يعملون لفترة قصيرة "لبضعة أشهر" في مؤسسة خاصة حتى يجدون وظيفة أخرى في القطاع العام؛
- ✓ باعتبار أن صاحب المشروع المصغر أو الصغير نجده هو نفسه العامل في هذا المشروع؛ لذلك تنصب الدراسة حول صاحب المشروع نفسه بمعنى هل المؤسسات المصغرة والصغيرة كانت حلا لهذا الشخص للخروج من مشكلة البطالة أم لا ؟ ولأن جهاز دعم تشغيل

الشباب لا يقدم دعمه للأفراد المبادرين إلا بعد دراسة علمية معمقة ومقابلة أمام اللجنة الولائية؛ لذلك نفترض أن عدد المشاريع الممولة هو نفسه عدد الأفراد الذين كانت المؤسسات المصغرة والصغيرة بالنسبة لهم كحل لمعالجة مشكلة بطالتهم.

لكل هذه الأسباب سنعتمد في دراستنا " مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة في معالجة مشكلة البطالة لدى المتعلمين" على أصحاب المشاريع المدعمة من طرف جهاز دعم تشغيل الشباب مقسمين حسب مؤشر المستوى التعليمي.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما هي مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في معالجة مشكلة البطالة لدى المتعلمين في الجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية، نطرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع بطالة المتعلمين في الجزائر في الوقت الراهن؟
- ما هي حصيلة نشاط جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم الشباب المتعلم لإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة؟

فرضيات البحث: تتطلب محاولة دراسة وتحليل الإشكالية المطروحة، اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكل كبير في معالجة مشكلة البطالة خصوصا لدى فئة المتعلمين في الجزائر؛
- معالجة مشكلة البطالة –من طرف المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - تتناسب طرديا مع تحسن المستوى التعليمي؛

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية المتداولة بين الباحثين والمفكرين، ومقرري السياسة التنموية، ألا وهي إشكالية البطالة في الجزائر، وذلك من خلال دراستها من زاوية أخرى تتمثل في إمكانية المراهنة على قدرة المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر على معالجة هذه المشكلة التي استعصى تجاوزها. كما تكمن أهمية بحثنا في كونه يسلط الضوء على فئة معينة من اليد العاملة ألا وهي فئة المتعلمين.

ما يزيد من أهمية بحثنا أيضا هو محاولة القيام بعملية تشخيص لواقع المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر بشكل عام والمشاريع المدعمة من طرف جهاز دعم تشغيل الشباب مقسمين حسب المستوى التعليمي بشكل خاص.

أهداف البحث: نهدف من وراء هذا البحث إلى محاولة التأكيد على ضرورة تثمين الطاقات التي تملكها الجزائر مجسدة في اليد العاملة الشابة والمتعلمة والتي تعتبر عاطلة عن العمل، من خلال مساعدتها على العمل في إطار المؤسسات المصغرة والصغيرة، والدور الذي يمكن أن تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سبيل جعل هذه المؤسسات مفتاحا لحل مشكلة البطالة في الجزائر خصوصا لدى شريحة المتعلمين.

مبررات اختيار الموضوع:

إن أبرز الدوافع التي تعود لاختيار ودراسة هذا الموضوع هي دوافع موضوعية، تتمثل في البيئة التي نعيشها والتي تتميز بمشكلة بطالة تمس حتى فئة المتعلمين من حاملي شهادات الدراسات العليا في مختلف التخصصات وفشل مختلف سياسات التوظيف السابقة في احتوائها؛ إضافة إلى قناعتنا الخاصة لما يمكن أن تلعبه المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر إذا ما عمل المهتمون وأصحاب القرار بإعطائها العناية الكافية، وتقديم الدعم المناسب لها، حتى تؤدي الدور الذي يجب أن تلعبه خصوصا من جانب توفير فرص العمل لليد العاملة المتعلمة.

منهج وأدوات البحث:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، سنعتمد على منهجين في هذه الدراسة، ففي الجزء النظري سيتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، باعتباره كاشفا لأهم المراحل التي نقف عندها مثل واقع بطالة المتعلمين وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر. أما في الجزء التطبيقي،فبالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي فسيتم اعتماد أداة دراسة الحالة،بدراسة حالة المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني.

من بين الأدوات التي سيتم الاستعانة بها في البحث، المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام تتعلق بالواقع الجزائري عامة؛وكذا الاتصال بالمديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقسيم البحث:

لمحاولة الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه، سيتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، أما المحور الأول فيتناول مشكلة البطالة لدى فئة المتعلمين بدراسة واقعها والتعرض لأسبابها في الجزائر؛أما المحور الثاني فيدرستطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها ضمن السياسة

العامة للتشغيل؛ أما المحور الثالث،فيبحث في مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابفي تدعيم الشباب في الجزائر حسب مؤشر المستوى التعليمي.

المحور الأول: مشكلة بطالة المتعلمين- واقعها وأسبابها

إن مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطال"، ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الشروط التالية:[1]

- أن يكون في سن العمل: أي ما بين 16 و60 سنة؛
- أن يكون دون عمل أثناء فترة التحقيق أو التعداد؛
- أن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون جاهزا ومستعدا للعمل أثناء التحقيق.

كما أن هناك مفهوم آخر للبطالة، يعرف بالمفهوم العلمي للبطالة، مفاده أن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.[2]

تمس البطالة في الجزائر بشكل رئيسي فئة الشباب وبالتحديد الشباب المتعلمين[*] ، حيث يمكن تعريف بطالة المتعلمين على أنها مجموع الأفراد فوق سن خمسة عشر طبقاً لاتفاقية العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973، والذين لا يعملون، سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر - لدى الأسرة مثلا - أو لحسابهم الخاص، ويكون هؤلاء الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وفي حالة بحث مستمر فعلي عن العمل **بشرط حصولهم على شهادة متوسطة أو فوق متوسطة أو شهادة جامعية.**[3]لهذا، نميز في هذه الدراسة بين المتعلمين (الذين نصنفهم إلى ثلاثة أصناف هي: أصحاب المستوى المتوسط، أصحاب المستوى الثانوي، أصحاب المستوى الجامعي) وغير المتعلمين (الذين نصنفهم أيضا إلى ثلاثة أصناف هي: أصحاب المستوى الإبتدائي، الأشخاص خريجو التكوين المهني، والأشخاص الذين لا يملكون أي مستوى تعليمي).

بمعنى آخر، يمكن اعتبار الفرد عاطلا عن العمل إذا توفرت فيه بعض الشروط وهي عنصر الاستعداد والرغبة والبحث الجاد عن العمل، إضافة إلى شرط السن، أما بطالة المتعلمين فيضاف لها حصول الشخص على دبلوم يثبت مستوى دراسيا معينا ولم يجد عملا. فما هو واقع بطالة المتعلمين في الجزائر؟

1) واقع بطالة المتعلمين في الجزائر:

في سبتمبر 2015، بلغ العدد الإجمالي للبطالين في الجزائر 1 124 000 شخص، أي بمعدل عام يساوي10,6%،[**] وبشكل خاص يمكن دراسة واقع بطالة المتعلمين في الجزائر حسب مؤشر المستوى التعليمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: واقع البطالة في الجزائر حسب مؤشر المستوى التعليمي

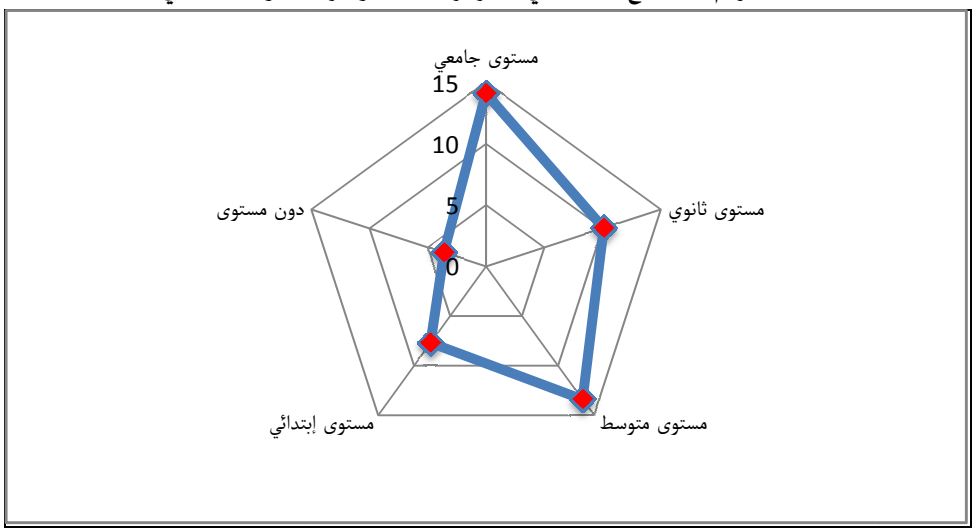

المصدر:من إعداد الباحثين، اعتمادا على المرجع التالي: ONS (2015) : « ACTIVITE, EMPLOI ET CHOMAGE EN SEPTEMBRE 2015 », N° : 726, p.06. consultez le site web : http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf, vu le : 02/04/2017.

يظهر الشكل فروقات جليّة بين معدلات البطالة لمختلف المستويات التعليمية، حيث بلغ معدل البطالة أعلى نسبة عند ذوي المستوى الجامعي بـ: 14,1% (مع وجود فارق ملحوظ بين الجنسين وذلك بمعدل 8,5% لدى الذكور في مقابل 20,5% لدى الإناث)، ما يعني أن حاملي الشهادات الجامعية لا يجدون عملا يتوافق مع تخصصاتهم، يرجع سبب ذلك إلى عدم وجود مواءمة بين التعليم وسوق العمل في الجزائر، يأتي في المرتبة

الثانية من حيث ارتفاع معدل البطالة المستوى المتوسط (المستوى الإكمالي) بمعدل إجمالي 13,4% ، هذا ما يفسر ارتفاع التسرب المدرسي بعد المرحلة الابتدائية لدى الجنسين (حيث وصل معدل البطالة في هذا المستوى لدى الإناث 17,8% مقابل 12,9% لدى الذكور)، أما في المرتبة الثالثة فيمكن تصنيف المستويين الثانوي والابتدائي بمعدل إجمالي 10,1% و7,7% على التوالي، مع التنويه بوجود فارق كبير في معدلات البطالة بين الجنسين في المستوى الثانوي، حيث سجل هذا المعدل لدى الإناث (14,8%) حوالي ضعف ما لدى الذكور (8,8%). أما الأشخاص دون مستوى فسجلوا أدنى مستويات البطالة مقارنة بجميع المستويات التعليمية بـ: 3,6%*** كون أن هذه الفئة تمثل يدا عاملة بسيطة وهي مستعدة للعمل مهما كان نوعه.

تجدر الإشارة، إلى أن البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها قد عرفت خلال الفترة (2010-2015) ارتفاعا طفيفا لدى الأشخاص دون شهادة ولدى خريجي معاهد التكوين المهني، بينما عرفت انخفاضا لدى حاملي الشهادات الجامعية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: تطور معدل البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها خلال الفترة (2010-2015).

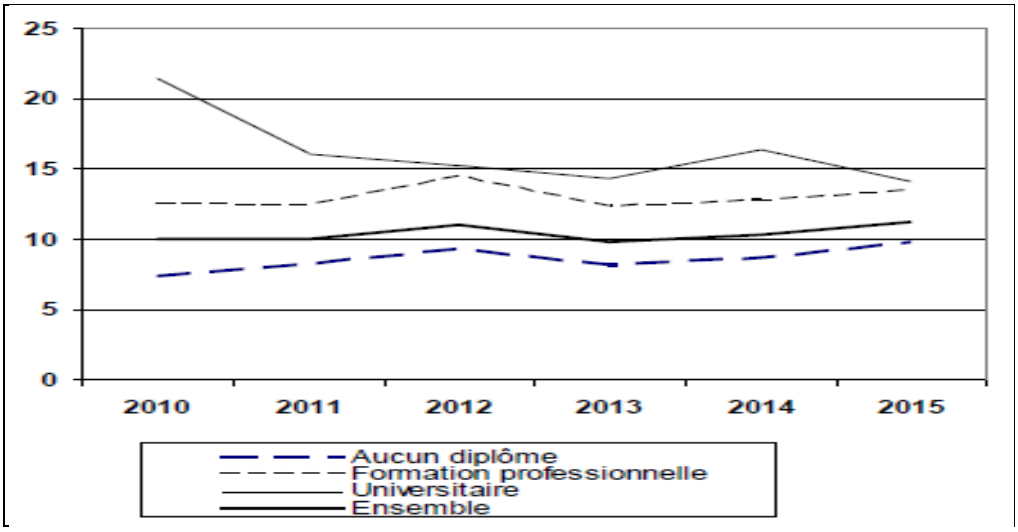

Source:ONS (2015) : ACTIVITE, EMPLOI ET CHOMAGE EN SEPTEMBRE 2015 », N° : 726, p.02.

إن ارتفاع معدل البطالة ناتج بشكل رئيسي من ارتفاع معدل البطالة لدى حاملي الشهادات وخاصة حاملي الشهادات الجامعية، فبعد أن عرف هذا المعدل انخفاضا محسوسا خلال الفترة 2010-2013، وذلك من 21,4% إلى 14,3%عاد ليرتفع هذا المعدل من جديد في سبتمبر 2014 وبلغ 16,4% مع فروقات ملحوظة حسب مؤشر الجنس (10,9% لدى الرجال و22,1% لدى النساء). ثم يتراجع في سبتمبر 2015 إلى 14,1%بالمقابل نجد بطالة حاملي شهادات التكوين المهني عرفت ارتفاعا بـ: 0,8 نقطة بين أفريل وسبتمبر 2014. ثم ارتفاعا بـ: 0,7 نقطة في سبتمبر 2015،أما بطالة الأشخاص دون شهادات فكانت شبه مستقرة طوال الفترة حيث سجلت ارتفاعا طفيفا بـ: 0,2 نقطة بين أفريل وسبتمبر 2014 ثم شهدت ارتفاعا بلغ 1,2 نقطة حيث انتقل من 8,6% إلى 9,8%خلال الفترة بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015.

إن الانخفاض العام والتدريجي لمعدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية من 21,4% إلى14,1%خلال السنوات من 2010 إلى 2015 يعود سببه إلى ارتفاع معدل التشغيل لدى حاملي الشهادات الجامعية،**** لكن هذا التشغيل ليس دائما بل عبارة عن عقود مؤقتة قابلة للتجديد يتحصل من خلالها المستفيد على أجر يعادل في قيمته الأجر الوطني الأدنى المضمون أو أقل منه وأن هذه الأجور تتحملها خزينة الدولة إلى نهاية العقد، ليجد في نهاية عقده أنه محال على البطالة من جديد علما أن هذا الشكل من التشغيل المؤقت أدى إلى ظهور بطالة مقنَعة لدى المؤسسات العمومية، وقد كان الهدف من وراء هذه السياسة هو امتصاص الغضب الشعبي وشراء السلم الاجتماعي.

إن إشكالية البطالة لدى المتعلم تتضح أولا في كونه يسعى للحصول على منصب عمل في مجال تخصصه، وثانيا في كونه يسعى للحصول على منصب عمل بالرتبة أو الدرجة التي تعبر عن مستواه الجامعي، ليحقق بالأولى ذاته لأنه مؤهل ومتخصص في ذلك المجال، ويحقق بالثانية مكانته الاجتماعية من بين شرائح المجتمع، وفيما يلي يمكن تحليل أسباب بطالة المتعلمين في الجزائر.

2) أسباب بطالة المتعلمين في الجزائر:

إن أحد الأسباب الرئيسية في زيادة بطالة المتعلمين هو انفصال سياسة التعليم عن خطط التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث يمكن القول أن مشكلة بطالة المتعلمين ناتجة عن الفشل في المواءمة بين أعداد الخريجين في مراحله المتعددة واحتياجات قطاعات النشاط المختلفة، أي أن هذا النوع من البطالة يرجع إلى عدم التوافق بين الزيادة في فرص العمل (قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عمالة جديدة) والتدفقات المستمرة إلى سوق العمل من حاملي الشهادات الجامعية نتيجة النمو السكاني السريع. وتتمثل الأسباب بصفة عامة في:[4]

- الاعتماد على الدولة في تعيين المتخرجين؛
- ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف؛
- توجه وتفضيل المتخرجين للعمل في القطاع العام دون القطاع الخاص؛
- التوسع في فتح التخصصات في الجامعات دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية للمجتمع ولسوق العمل؛
- توجه وزارة التربية الوطنية إلى الاهتمام بالكمية على حساب النوعية؛
- عدم وجود سياسات وطنية جادة لتوظيف المتخرجين الجامعيين والاعتماد على الحلول المؤقتة كعقود ما قبل التشغيل، بمعنى أنها سياسات لتسيير البطالة وليست سياسات تشغيل.

- بطاقة الخدمة الوطنية (الخدمة العسكرية): تمثل الخدمة الوطنية في الجزائر أكبر عائق يواجهه الشباب المتعلمين الباحثين عن عمل، ففي الوقت الذي أصبحت فيه الخدمة الوطنية ذات احترافية في البلدان المتقدمة والنامية، ما زالت في الجزائر شعبية إجبارية، حيث يضطر الشباب المتعلم إلى الانتظار إلى حين تأدية هذه الخدمة حتى يسمح لهم بالبحث عن وظائف والترشح لمسابقات التشغيل.

كما أشار تقرير للديوان الوطني للإحصاء إلى أن 82,2%و82,3%من البطالين خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي صرحوا أنهم لجئوا إلى العلاقات الشخصية للبحث عن منصب عمل[5]. تشير هذه النسبة إلى غياب إستراتيجية واضحة لدى الدولة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر، حيث أصبحت تأشيرة الدخول إلى عالم الشغل تتمثل في الوساطة والمحسوبية بدل الشهادة الجامعية، وهو ما من شأنه تعميق الآثار المعنوية السلبية للبطالين.

إن المعدلات السابقة تفسر عجز القطاع العام الجزائري عن مكافحة ظاهرة البطالة، ما يعني ضرورة التوجه أكثر نحو تشجيع القطاع الخاص، بالتشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتدعيمها بمختلف الأشكال بهدف القضاء على مشكلة البطالة عموما وأزمة بطالة المتعلمين خصوصا.

المحور الثاني: تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومكانتها ضمن السياسة العامة للتشغيل

في جانفي 2017،صدر القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويحدد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها، فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. إن الهدف من وراء هذا القانون هو بعث النمو الاقتصادي وتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها خاصة المؤسسات المبتكرة منها والحفاظ على استمرارية نشاطها وتحسين تنافسيتها وقدراتها في مجال التصدير وترقية ثقافة المقاولة وتحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.[6] يمكن تلخيص فحوى القانون الجديد في هذا الجدول:

الجدول رقم 01: معايير التمييز الجديدة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية	الاستقلالية
المؤسسة الصغيرة جدا	من 1 إلى 9 أشخاص	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يمتلك رأسمالها بـ: 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الم ص م.
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49 شخصا	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250 شخصا	ما بين 400 مليون دج إلى 4 ملايير دج	ما بين 200 مليون دج إلى 1 مليار دج	

المصدر: القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، في 11 يناير 2017، ص.ص.04-09.

يظهر الجدول بعض الفروق في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالتعريف السابق الصادر في 2001/12/12، خصوصا في رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية اللذان تضاعفت مبالغهما، حيث كان رقم الأعمال في المؤسسات المصغرة محددا بأقل من 20 مليون دج، أصبح محددا بأقل من 40 مليون دج على ألا يتجاوز مجموع الحصيلة السنوية 20 مليون دج؛ كما كان رقم الأعمال في المؤسسات الصغيرة محددا بأقل من 200 مليون دج، أصبح محددا بـ 400 مليون دج على ألا يتجاوز مجموع الحصيلة السنوية 200 مليون دج؛ أما المؤسسات المتوسطة فحدد رقم أعمالها ما بين 400 مليون دج إلى 4 ملايير دج، ومجموع حصيلتها السنوية فيتراوح بين 200 مليون دج إلى 1 مليار دج.

علما أنه إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها. كذلك، عندما تسجل مؤسسة عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحدود المذكورة فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين ماليتين متتاليتين.[7]

يمكن وصف الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنها محيط يغلب عليه القطاع الخاص، فمن حيث العدد، وصل عددها الإجمالي مع نهاية السداسي الأول لسنة 2013 إلى 747 934 مؤسسة، وهي مقسمة حسب طبيعتها القانونية إلى مؤسسات خاصة تمثل النسبة العظمى بـ99,94%، بمجموع وصل إلى 934 037 مؤسسة،[8] ومؤسسات عمومية لا تمثل سوى 0,06%.علما أنالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةكانت تمثل سنة 2012 في الجزائر 94 % من النسيج المؤسساتي وتساهم بـ 52 % من إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وبحوالي 35 % من القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد. كما تحصي الجزائر حوالي 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط لكل 1000 نسمة، هذا مقابل متوسط من 50 إلى 60مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة في الدول الناشئة،[9] أما بنهاية سنة 2015 فقد ارتفعت كثافتها إلى 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطةلكل ألف نسمة[10] لتبقى دون الكثافة المطلوبة مقارنة بالدول الناشئة.

أما من حيث الحجم، نجد أن الغالبية الساحقة من هذه المؤسسات سنة 2015 عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة بنسبة 97 %، بعدد بلغ 907 659 مؤسسة مصغرة، ثم تأتي المؤسسات الصغيرة بعدد 054 24 مؤسسة، مشكلة نسبة 2,57%، أما المؤسسات المتوسطة فوصل عددها إلى 855 2 مؤسسة، أي بنسبة ضئيلة جدا هي 0,31%.[11] يعود سبب ذلك لكون أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي ذات طابع عائلي وطابع حرفي.

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بطريقة غير متساوية جغرافيا، حيث نجد أن جهة الشمال تشمل 337 373 مؤسسة، أي ما نسبته 69 % من العدد الإجمالي على المستوى الوطني، تليها منطقة الهضاب بـ: 039 118 مؤسسة (أي 22 %)، بينما منطقة الجنوب فلا تحتوي سوى على 525 46 مؤسسة (9 %)[12] علما أن 12 ولاية من أصل 48 تتركز فيها أكثر من 12 % من هذه المؤسسات، وأن 4 ولايات (هي الجزائر العاصمة، تيزي وزو وهران، بجاية) تحتوي على ما نسبته 27 % تقريبا من هذه المؤسسات. أما من حيث معدل زيادة عدد هذه المؤسسات فنجد أن كلا من ولاية سطيف وبومرداس والبليدة وتيبازة وباتنة سجلت سنة 2013 أعلى معدلات النمو تتراوح بين:8,24% و9,19%،[13] الأمر الذي يستدعي تثمين هذا النمو، بوضع خطة تنموية تسمح بإعادة توزيع هذه المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، كما تسمح أيضا بتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب.

لقد تطورت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بشكل تدريجي وملموس من حيث العدد (باستبعاد الصناعات التقليدية والحرفية) خلال الفترة 2001 إلى 2015، ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم03: تطور العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة: (2001–2015)

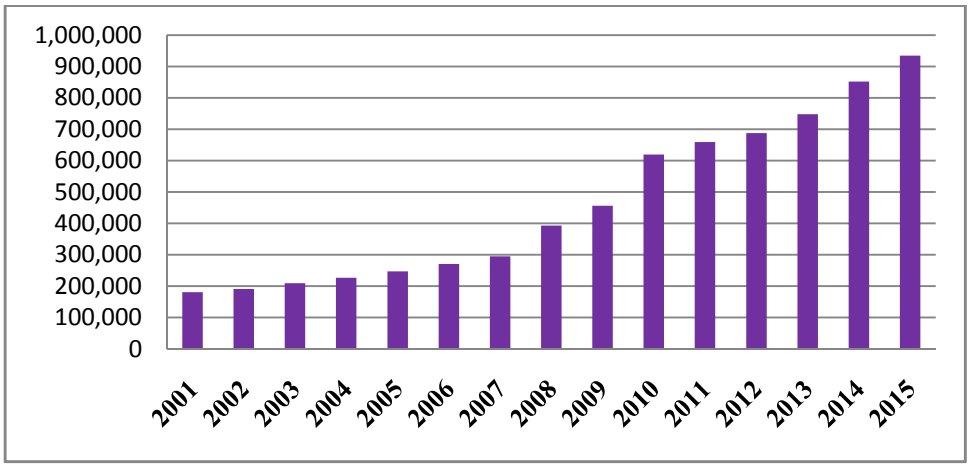

المصدر:من إعداد الباحثين، اعتمادا على الإحصائيات في الملحق رقم03.

من خلال الشكل، يمكن القول، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفت تطورا ملحوظا من حيث العدد خلال العشرية السابقة في الجزائر، حيث انتقلت من 180 770 مؤسسة سنة 2001 لتصل إلى934569 مؤسسة سنة 2015 وهذا باستبعاد الصناعات التقليدية والحرفية من الدراسة.تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور يمس بالتحديد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص باعتبار هذه الأخيرة تشكل معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، حيث شهدت نموا بنسبة بلغت 313,75% خلال فترة الدراسة، يرجع هذا التطور الكبير إلى البرامج الاستثمارية العامة الضخمة التي وفرت فرصا كثيرة وشجعت بذلك المستثمرين الخواص على إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة.

من خلال دراسة تطور نسبة اليد العاملة الموظفة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مجموع اليد العاملة، نجد أن هذه المؤسسات تساهم في توظيف اليد العاملة في الجزائر بشكل متزايد،والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم04: تطور نسبة اليد العاملة الموظفة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مجموع اليد العاملة في الجزائر

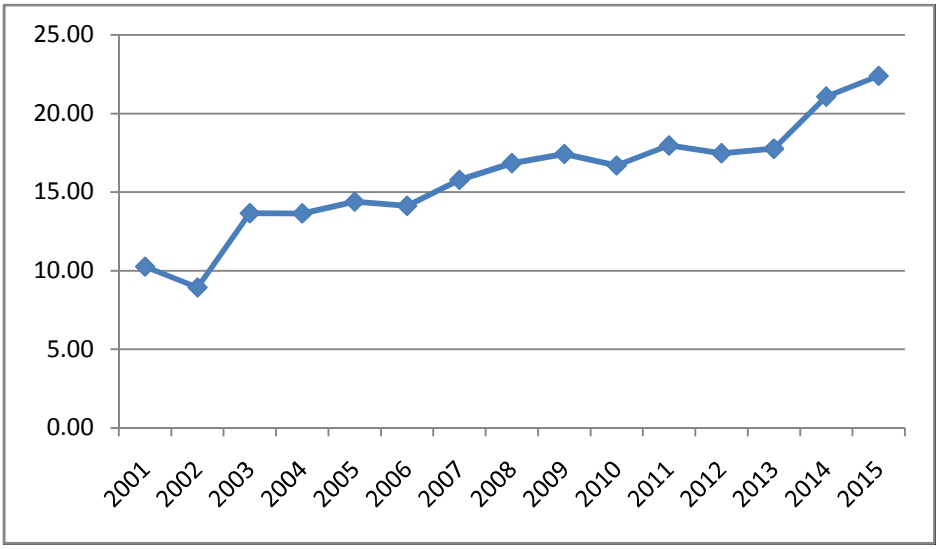

المصدر:من إعداد الباحثين، اعتمادا على الملحق رقم 04.

يبدو من الشكل أن نسبة اليد العاملة الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموع اليد العاملة في الجزائر هي في تطور ملحوظ، حيث عادلت10,26% سنة 2001 ثم انخفضت قليلا إلى 8,94% لكنها ما لبثت أن ارتفعت مجددا وبشكل ملموس لتصل إلى 13,66 سنة 2003، تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة كانت فترة إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار قانون توجيهي يعرف هذه المؤسسات.لتستقر هذه النسبة في حدود 13 % إلى 14 % إلى غاية سنة 2006، بعدها ترتفع تدريجيا لتسجل نسبة17,76%في سنة 2013،هذه النسبة تبقى ضعيفة لكنها تعتبر مشجعة مقارنة بالفترات السابقة، أما سنة 2015 فتم تسجيل زيادة معتبرة بـ: 4,62 نقطة خلال سنتين فقط لتبلغ هذه النسبة 22,38%. يمكن تفسير هذا النمو المسجل بتشجيع الدولة على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال أجهزتها المعنية (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)عن طريق توفير التمويلات اللازمة والمزايا الجبائية المحفزة على الاستثمار.

إن من بين الأجهزة التي ساهمت ولا تزال في إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة، بهدف معالجة مشكلة البطالة وخاصة لدى الشباب الجزائري هي جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لهذا، سيتم في الجزء الموالي دراسة تطور نشاط هذا الجهاز بالتركيز على تقسيم المشروعات التي تم تمويلها خلال الفترة (2010-2015) مقسمة حسب عدد من المؤشرات ومنها مؤشر المستوى التعليمي.

المحور الثالث: نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني

قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 31 ديسمبر 2015 بتمويل 718 356 مشروعا مصغرا وصغيرا على المستوى الوطني وفي مختلف القطاعات، بمبلغ إجمالي بلغ 733 104 1 مليون دج، مما ساهم في خلق 498 855 منصب شغل، أما بخصوص عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة في مختلف القطاعات فيتم استعراضها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 05: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مؤشر قطاع النشاط حتى 2015/12/31.

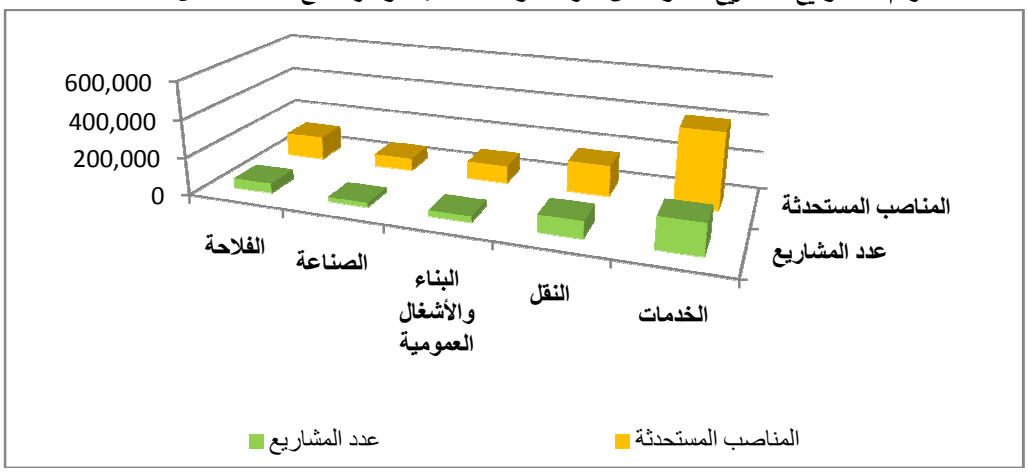

المصدر:من إعداد الباحثين، اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ من خلال الشكل أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد ساهمت في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة في مختلف القطاعات ولكن بنسب متفاوتة، حيث نجد أن أصحاب هذه المؤسسات على المستوى الوطني كان توجههم الغالب هو الاستثمار في قطاع الخدمات بنسبة وصلت إلى46 %بعدد مشاريع 163 049 مشروع، وقد ساهم ذلك في خلق أكبر عدد من مناصب الشغل مقارنة بباقي القطاعات بـ 406 370 منصب عمل، مشكلا نسبة 48 % من مجموع المناصب المستحدثة، في هذا الصدد، نجد قطاع النقل وهو أيضا من القطاعات الخدماتية،يساهم في استحداث 042 164 منصب عمل (أي بنسبة 19 %)، ويمكن تفسير هذا التوجه نحو الخدمات بما تتميز به من ربح سريع، يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بـ: 136 51 مشروع، إذ يوفر 216 125 منصب شغل، حيث عرف هذا القطاع انتعاشا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة في ولايات الجنوب، أين كان هناك استصلاح للأراضي على نطاق واسع وكذا الزراعة باستخدام البيوت البلاستيكية. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيعتبر من القطاعات التي استفادت منها المقاولات المصغرة والصغيرة نتيجة المشاريع العمومية الكبرى خلال المخططات الخماسية الأخيرة، مما ساعد على إنشائها وتطورها، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة بـ 156 31 مشروع، وتم استحداث 945 92 منصب عمل (أي بنسبة 11 %).يأتي في الأخير قطاع الصناعة بـ: 481 22 مشروعا مستحدثا 925 66 منصب عمل(أي بنسبة 8 %) وهي تمثل أقل نسبة مقارنة بباقي القطاعات، مما يعني ضرورة التركيز على تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي بتذليل الصعوبات الموجودة مثل حل مشكل العقار الصناعي وتخفيف الإجراءات الإدارية.

تجدر الإشارة بصفة عامة إلى أن 90 % من أصحاب المشاريع الممولة هم من الذكور بـ 079 321 صاحب مشروع أما الإناث فبلغن 639 35 صاحبة مشروع، أما عن العمال فبلغ عددهم من الذكور 952 758 عاملا، و546 96 عاملة أي بنسبة 11,28%.

إن كل ما سبق يطرح إشكالية مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في معالجة مشكلة البطالة لدى المتعلمين؛ وهل تحسن المستوى التعليمي يتناسب طرديا مع عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة التي تم إنشاؤها ؟ للإجابة على ذلك نورد الشكل التالي:

الشكل رقم 06: المشاريع المدعمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب مؤشر المستوى التعليمي إلى غاية 2015/12/31.

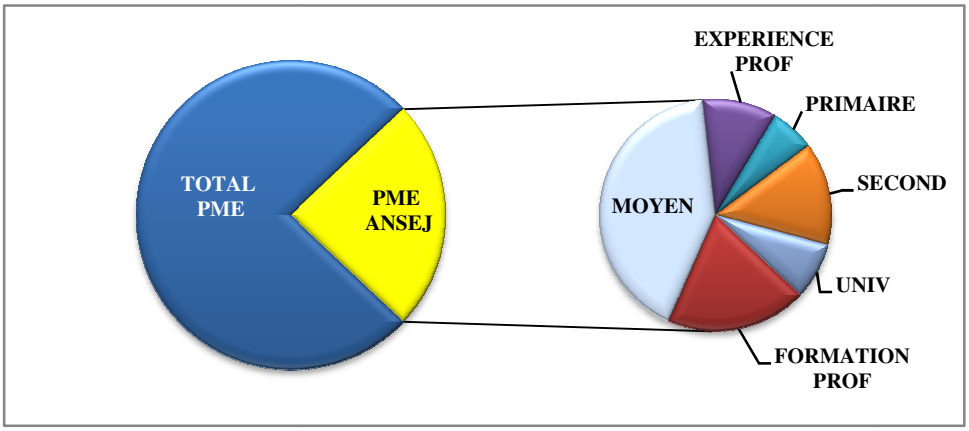

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على المرجعين التاليين:

- Bulletin d'information Statistique: « Donnée de l'année 2015 », Edition Mai 2016, n : 28, p.53.
- Donnée de la Direction Générale de l'ANSEJ. Consultez l'index n : 05.

حيث: TOTAL PME:مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

PME ANSEJ:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

EXPERIENCE PROF: أصحاب المشاريع دون مستوى تعليمي مع اكتساب الخبرة المهنية؛

FORMATION PROF: أصحاب المشاريع من خريجي التكوين المهني؛

PRIMAIRE: أصحاب المشاريع ذوو المستوى الإبتدائي؛

MOYEN: أصحاب المشاريع ذوو المستوى المتوسط؛

SECOND: أصحاب المشاريع ذوو المستوى الثانوي؛

UNIV: أصحاب المشاريع ذوو المستوى الجامعي.

يبين الشكل أن العينة المدروسة تتمثل في المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية نهاية سنة 2015، بعدد 297634 مشروع من بين مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وعددها 934569 مؤسسة، أي أن العينة تمثل نسبة 32 % من المجتمع المدروس. نلاحظ أيضا أن المقدمين على إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة هم من مختلف المستويات التعليمية، كما تظهر العينة المدروسة أن المستويات التعليمية التي تتكون منها أساسا متمثلة في الشباب أصحاب المستوى المتوسط بنسبة 41,67%، أي بعدد 124040 مؤسسة، وهي الفئة التي تمثل الغالبية العظمى، ما يعني أنها الأكثر مبادرة إلى إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة على المستوى الوطني،بينما المستويات التعليمية التي تأتي ثانيا في العينة، فهي تخص تحديدا خريجي التكوين المهني بنسبة 19,51% (بعدد 58062 مؤسسة) يرجع ذلك إلى تفضيل حاملي شهادات التكوين المهني العمل لحسابهم الخاص من خلال التقدم إلى وكالة دعم تشغيل الشباب وإنشاء مشروعهم الخاص بدلا من الانخراط ضمن مقاولة عمومية أو خاصة. تليها فئة أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 14,39 %، وهي نسبة مهمة تخص الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على شهادة الباكالوريا فتوجهوا نحو الحياة العملية من خلال الاستثمار الخاص،لتبقى الفئة الأكثر تعليما ألا وهي فئة خريجي الجامعات (بنسبة 7,9%)، التي تصنف في الأخير مع الأشخاص دون مستوى والأشخاص ذوي المستوى الابتدائي بـ10,28 % و6,24 % على التوالي(أي بعدد مشاريع 24233 مشروع في المتوسط) وهي نسبة ضعيفة سببها تفضيل الجامعيين للعمل ضمن مؤسسات القطاع العام لأن الوظائف العمومية تبقى في نظرهم أكثر جاذبية كونها أكثر استقرارا وأقل ضغطا في العمل.

خاتمة:

تعد بطالة المتعلمين في الجزائر أشد خطراً من بطالة الفئات الأخرى، لكون المتعلمين هم الفئة الأكثر وعياً والأعلى طموحاً، لذلك قد تتفاقم هذه المشكلة بكل سلبياتها في الأمد القصير وربما الطويل ما لم تتخذ الوسائل والإجراءات الكفيلة لمواجهتها.

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتيجة التي مفادها أن المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تساهم في معالجة أزمة البطالة للشباب حسب مؤشر المستوى التعليمي كما يلي:

- بالنسبة للشباب المتعلم الجامعي بـ 7,9%؛
- بالنسبة للشباب المتعلم ذوي المستوى الثانوي بـ 14,39%؛

- بالنسبة للشباب المتعلم ذوي المستوى المتوسط بـ 41,67%؛
- بالنسبة للشباب غير المتعلم ذوي المستوى الإبتدائي بـ 6,24%؛
- بالنسبة للشباب غير المتعلم (دون أي مستوى تعليمي) بـ 10,28%؛
- بالنسبة للشباب غير المتعلم من خريجي التكوين المهني بـ 19,51%.

يتضح لنا،أن الشباب المتعلم من ذوي المستوى الجامعي، يمثلون نسبة ضعيفة (7,9%فقط)بين المستويات التعليمية الأخرى، ما يعني أن الشباب الجامعي في الجزائر ما زالوا يفضلون العمل في مؤسسات القطاع العام؛ولكن النتائج تؤكد بصفة عامة صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تساهم بشكل كبير في معالجة أزمة البطالة خصوصا لدى فئة المتعلمين في الجزائر، وهذا بنسبة 63,96%؛ كما يتضح لنا أيضا أن فئة الشباب ذوي المستوى المتوسط يمثلون غالبية الشباب أصحاب المشاريع المدعمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب من بين مختلف فئات الشباب من المستويات التعليمية الأخرى، إضافة إلى أن خريجي التكوين المهني يمثلون نسبة مهمة (19,51%)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية، التي تفيد بأن معالجة أزمة البطالة–من طرف المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - تتناسب طرديا مع تحسن المستوى التعليمي؛

كذلك، وجدنا أن المؤسسات المصغرة والصغيرة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تشكل نسبة هامة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، علما أن هذه الوكالة تقوم بدور هام في دعم وتوجيه الشباب الجزائري وتوعيتهم بإمكانية الاستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة حسب احتياجات السوق وحسب تكوين الشاب الجزائري البطال.

لهذا، نقترح ضرورة تكثيف الجهود لتحفيز فئة الشباب على العمل لدى القطاع الخاص وعلى دعم انتشار الفكر المقاولاتي خصوصا لدى فئة المتعلمين الجامعيين، من خلال تكثيف الملتقيات والدورات التكوينية على مستوى دور المقاولاتية بالاشتراك مع الإطارات في المؤسسات والهيئات المختلفة،مع فتح التخصصات في المسار المهني على مستوى الجامعات، وكذا ضرورة تعزيز دور الحاضنات والمشاتل لضمان ديمومة نشاط المؤسسات المصغرة والصغيرة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك جهودا تبذل لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم والحاجة الفعلية من العمالة في سوق العمل، من خلال التوجه نحو إصلاح قطاع التعليم والتعليم العالي بإنشاء تخصصات مهنية على مستوى الماستر، وإنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعات عبر مختلف أنحاء الوطن.

الملاحق:

الملحق رقم 01: معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها

Tableau N° 08 : Taux de chômage selon le niveau d'instruction, le diplôme obtenu et le sexe (en %)

	Masculin	Féminin	Total
Niveau d'instruction			
Sans instruction	3,9	1,4	3,6
Primaire	7,9	5,5	7,7
Moyen	12,9	17,8	13,4
Secondaire	8,8	14,8	10,1
Supérieur	8,5	20,5	14,1
Diplôme obtenu			
Aucun diplôme	9,6	11,7	9,8
Diplômé de la formation professionnelle	12,3	16,9	13,4
Diplômé de l'enseignement supérieur	8,2	20,2	14,1
Total	9,9	16,6	11,2

Source: ONS (2015) : ACTIVITE, EMPLOI ET CHOMAGE EN SEPTEMBRE 2015 », N° : 726, p.06. consultez le site web : http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf, vu le : 02/04/2017.

الملحق رقم 02: معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية حسب التخصص

Tableau N° 09 : Taux de chômage des diplômés de l'enseignement supérieur selon le sexe et la spécialité (*) (en %)

	Masculin	Féminin	Total
Lettres et arts	14.7	34.4	27.3
Sciences sociales, commerce et droit	14.0	43.7	28.7
Sciences (y.c sciences de la vie, sciences physiques, mathématiques, statistiques et informatiques)	9.8	28.6	18.1
Ingénierie, industrie de transformation et production (y.c architecture et Bâtiment)	9.4	39.7	14.8
Santé et protection sociale	1.6	5.9	3.8
Autres	11.4	17.3	13.4
Total diplômés de l'enseignement supérieur	**11.1**	**33.6**	**21.4**

(*) Les spécialités des diplômes sont regroupés selon la Classification Internationale des types d'éducation CITE Révision 1997

Source : Office National des Statistiques (2010).

الملحق رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	180770	190330	208727	226326	246716	270545	294612	392639
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	455989	619072	659309	687 386	747 934	852053	934569	

المصدر: من إعداد الباحثين،اعتمادا على مختلف النشريات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال السنوات من: 2001 إلى 2015.

الملحق رقم 04:نسبة اليد العاملة الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموع اليد العاملة في الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع اليد العاملة الموظفة	6228772	6693250	6684057	7798412	8044220	8868804	8594843	9146000
اليد العاملة الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	639140	598509	912949	1063953	1157856	1252647	1355399	1540209
نسبة اليد العاملة الموظفة في الـ م ص م من مجموع اليد العاملة في الجزائر	10,26	8,94	13,66	13,64	14,39	14,12	15,77	16,84
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
مجموع اليد العاملة الموظفة	9472000	9735000	9599000	10170000	10788000	10239000	10594000	
اليد العاملة الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1649784	1625000	1724197	1776461	1915495	2157232	2371020	
نسبة اليد العاملة الموظفة في الـ م ص م من مجموع اليد العاملة في الجزائر	17,42	16,69	17,96	17,47	17,76	21,07	22,38	

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على الإحصائيات السنوية للديوان الوطني للإحصاء وإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةسابقا ووزارة الصناعة والمناجم حاليا.

الملحق رقم 05:المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر حسب مؤشر المستوى التعليمي إلى غاية 2015/12/31.

Niveau d'instruction	Total
FORMATION PROFESSIONNELLE	58 062
MOYEN	124 040
EXPERIENCE PROFESSIONELLE	30 595
PRIMAIRE	18 574
SECONDAIRE	42 833
UNIVERSITAIRE	23 530
Total	**297 634**

المصدر: المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

التهميش والإحالات:

[1]فريد بختي؛ عز الدين مخلوف (2011): "التشغيل والبطالة في استراتيجية نظام المعلومات الجزائري، مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص.04.

[2]علي عبد الوهاب نجا (2005) : "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية-تطبيقية"، مصر، الدار الجامعية، ص.08.

[*]في سنة 2010، قدر معدل البطالة الإجمالي في الجزائر بنسبة 10 %، بينما بلغ معدل البطالة لدى المتعلمين من حاملي الشهادات الجامعية نسبة:21,4%، أي في سنة 2010 ظهرت بطالة المتعلمين في الجزائر بشكل جلي، كما عرف هذا المعدل فرقا واضحا بين الجنسين وذلك بنسبة11,1%لدى الذكور و33,6%لدى الإناث. أما معدل البطالة لدى الأشخاص غير المتعلمين (أي الأشخاص الذين لا يملكون أي دبلوم) فقدر بـ:7,3%، للاطلاع أكثر، أنظر الملحق رقم: 02.

[3]أميمة منير عبد الحميد جادو (2001): "أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، دراسة وصفية تحليلية"، دراسة قدمت لمؤتمر الأزمة التعليمية في كلية التجارة، جامعة القاهرة، في الموقع الإلكتروني:
http://www.tarbyatona.net/articles.php?action=show&id=175، تم الاطلاع عليه يوم:2012/05/14.

[**]حسب الجنس، بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني لدى الذكور9,2%، أما لدى الإناث17,1%.

[***]أنظر الملحق رقم: 01.

[****]حيث بلغ معدل التشغيل في المتوسط79,2%لدى الذكور و57,2%لدى الإناث خلال الفترة 2010-2013، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

[4]حمزة علمي (2014): "العمل، البطالة، ومسألة الاندماج الاجتماعي لدى الشباب الجزائري المتعلم "، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بعنوان: الشباب ومسألة الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري ـ واقع وتحديات ـ، جامعة الأغواط أيام27 و28أفريل 2014.

[5]الديوان الوطني للإحصاء (2012): "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011"، تقرير فصلي حول التشغيل والبطالة، ص.02.

[6]المادة 02 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، في 11 يناير 2017، ص.05.

[7] المادة 11 والمادة 12 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص.06.

[8]يظهر أن النسبة العظمى من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبارة عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص وهي مقسمة إلى: مؤسسات خاصة ذات شخصية معنوية بمجموع 901 537 مؤسسة أي بنسبة معتبرة تصل إلى 57,56%، مؤسسات خاصة ذات شخصية طبيعية بمجموع 136 396 مؤسسة أي بنسبة: 42,39%، منها مؤسسات خاصة تمارس مهنا حرة بنسبة 19,15% ومؤسسات خاصة تمارس نشاطات حرفية بنسبة: 23,23%؛

[9] TRESOR DIRECTION GENERALE (2012) : « Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement », publication des services économiques, p.01.

[10]Ministère de l'Industrie et des mines (2016) : « Bulletin d'information Statistique, Données de l'année 2015», Edition Mai 2016, n°: 28, p.08.

[11]Ministère de l'Industrie et des mines (2016), p.10.

[12]Ministère de l'Industrie et des mines (2016), p.p.10-12.

[13]كل من ولاية سطيف و بومرداس والبليدة و تيبازة و باتنة سجلت سنة 2013 أعلى معدلات النمو بـ: 9,19 %، 8,83 %، 8,77 %، 8,28 %، 8,24 %على التوالي، للاطلاع أكثر يرجى مراجعة:
Ministère de l'Industrie, de la PME et de la promotion de l'Investissement (2013), p.18-20.